الطائفية
في الوطن العربي (٢)

صناعة الطوائف: الطائفية بوصفها استراتيجيةَ سيطرةٍ سياسية

ياسين الحاج صالح

الطائفية: الصناعة ولوازمُها

يَفترض هذا المقال أنّ الطوائف، لا الطائفيةَ وحدها، نتاجاتٌ صنعية؛ أو أنّ الطائفية لا تُصنع من الطوائف بل هذه تُصنع من تلك؛ وأنّها معًا تُصنع في سياقات محدَّدة بغرض ضمان السيطرة السياسية لنُخبٍ طائفيةٍ وغيرِ طائفية. ويُصنع المركَّبُ الطائفي (الطوائف والطائفية) في حقلٍ سياسي مستقطب، تتشكّل فيه وتتصارع قوًى اجتماعيةٌ على رهاناتٍ متّصلةٍ بحيازةِ أفضلِ المواقع للنفاذ إلى السلطة والثروة والنفوذ. ونعرِّف الطائفية، مبدئيّاً، بأنّها مركَّبُ عملياتٍ صراعيةٍ متعددةِ الجوانب تتكوّن فيها الطوائفُ بوصفها فاعلين سياسيين متنازعين بدرجات متفاوتة.

ليس التسليمُ بانبثاق الطائفية من الطوائف موقفًا منعزلاً عن حقل الصراعات السياسية، ولا غيرَ ذي أثر في رهانات الفاعلين ضمنه. فلو مِلْنا إلى اعتبار الطائفية مصنوعةً من طوائفَ، «طبيعيةٍ» هي ذاتُها، فإنّ من المرجَّح أن نَجْنح إلى أن نَنْسب التطييفَ إلى فعلِ نُخبٍ سياسيةٍ عليا، في السلطة أو في المعارضة، وأن نَعتبر أنّ تغيير النظام (أو المعارضة) هو العلاجُ الأمثلُ للطائفية أو لتحرير الطوائف الأسيرة من الطائفية المعتدية. أما الميْلُ إلى اعتبار الطائفية والطوائف عملياتٍ وعلاقاتٍ صنعيةً، فيَدْفع نحو تصوُّر أنّ قاعدة الصناعة الطائفية أوسعُ أو «أكثرُ ديموقراطيةً،» وأنّها عمليةٌ تفاعليةٌ يشارك فيها الجمهورُ مشاركةً نشطة، وهي تاليًا تقتضي معالجةً أشدَّ تعقيدًا وتنوُّعًا

إنّ إضفاءَ «الطبيعية» على الطوائف، واعتبارَها كياناتٍ معطاةً تَحْمل تماثُلَها الذاتيَّ واختلافَها مع الغير أنّى ذهبتْ وفي كل وقت، هو موقفُ الحسّ السليم الشائع. وهذا الموقف، الذي يُمْكن أن نسمّيه «النظريةَ الجوهرانيةَ في الطائفية،» هو الحرزُ الحريزُ للطائفية ففيه تَظْهر الطوائفُ كياناتٍ أو هوياتٍ، لا علاقاتٍ أو عملياتٍ اجتماعية؛ وتَظْهر الطائفية تعبيرًا عن طوائفَ مكوِّنةٍ للمجتمع، أو عن المجتمع بوصفه طوائفَ متعدِّدة.

لكنّ الطائفية مركَّبُ عملياتِ مُجانسةٍ وتثبيتٍ لما هو ـ في الواقع ـ تكويناتٌ اجتماعيةٌ غيرُ واضحةِ الحدود، لا تحوز إرادةً مشتركة، ومعرَّضة دومًا للانفراط والدخول في تفاعلات متنوعة وحصيلة العمليات تلك هي الطوائف. فالطوائف هي شكلٌ محتملٌ لوجود التكوينات الأهلية، لا الشكلُ الدائمُ والوحيد. فلا يوجد السُّنّة والعلويون والمسيحيون والشيعة، مثلاً، في شكل طوائف إلاّ في شروط محدّدة (سنشير إليها) كذلك لا تُصنع الطوائفُ أولاً **ثم** تُصنع الطائفيةُ، بل إنّ صُنْعَ الطائفية **هو** صُنعُ الطوائف كفاعلين عامّين أو كأحزاب سياسية. ثم إنّ الطوائف لا تُصنع ثم تتصارع، بل إنّ صَنعها **بالذات** عمليةٌ صراعية، وضمن حقلٍ سياسي صراعي، وبرسم مطالبَ ومخاوفَ ومواقعَ سياسيةٍ متنافسةٍ بعنفٍ متفاوت. ولا توجد الطوائفُ إلا نتاجًا لعملية تطييفٍ تسير على محوريْن

ـ محورٍ أول يتصل بتقليص (وحذفِ) الفوارق والتنافرات المحتملة **ضمن** كل جماعة مذهبية، من أجل إنتاجِ ذاتٍ طائفيةٍ واعيةٍ لذاتها؛

ـ ومحورٍ ثانٍ يتمثّل في محو التماثلات والتشابكات المحتملة بينها **وبين** الجماعات الأخرى، مع رفع الفوارق والتنافرات المحتملة مع تلك الجماعات إلى مرتبةٍ مطلقة، ومع احتمال اختراعِ تاريخٍ عريقٍ أو أصيلٍ لها.

وتتوسّل العمليتان كلتاهما وسائلَ إدراكيةً، كالإشاعة والمبالغة والاختلاق والأسطرة، بهدف صنع جماعةٍ متخيَّلة، كليّةِ التماثل الذاتي، وكليّةِ الاختلاف عن غيرها. والجماعة متخيّلة لأنّ الفوارق داخل كل طائفة لا تزول، ولا يرتفع التماثلُ مع غيرها كليّاً لكنّ الهويةَ الطائفية ووعيَ الهوية الطائفية لا يتحقّقان دون تخيُّل ذلك.

وثمة في الواقع صناعةٌ كاملةٌ للطائفية تتكفّل بتغليب الصور الطائفية لـ «المادة الأهلية الخام» على الصور الأخرى غير الطائفية ويتولّى التغليبَ «صناعيون» يجدون في صنع الطوائف مصدرًا سهلاً نسبيّاً لنفوذهم وسلطتهم هؤلاء الصناعيون هم

نصب الحواجز ضدّ الطائفية لا يكون مثمراً إنْ لم يبدأ بنصبها في وجه الطوائف، أيْ في الحيلولة دون تحوّل روابط أهلية وجماعات مذهبية إلى فاعلين سياسيين.

الطائفيون. لكنْ ينخرط في الصناعة أيضًا عمّالٌ متفاعلون ومشاركون و«جماهير،» لا تُثمر تلك الصناعةُ دون مساهماتهم كما سنرى.

ومن لوازم صناعة الطائفية صنعُ **ذاكرةٍ جمعيةٍ** عن طريق تنشيطِ ذكريات الصراع والاضطهادِ والتمييز، وإهمالِ ذكريات التعاون والوئام أو التقليلِ منها. ومنها أيضًا نسبةُ **وحدةٍ روحيةٍ** إلى الجماعة المطيَّفة يعوِّض فقْدَ التواصل المكاني (أو يكمِّله إنْ كان موجودًا). ولعلّ الممارسة التي تَعْكس أكثرَ من غيرها نجاحَ التطييف هي تراجعُ نسبة الزيجات البيْنية، بوصفها تهديدًا للوحدة الطائفية أو خيانةً تستفيد منها الطوائفُ الأخرى وحدها. فميْلُ النخبة الطائفية إلى فرض التجانس لا يَتْرك مجالاً لاستقلال القلب: الجسد كلُّه، وجسدُ المرأةِ بخاصة، يَخْضع للمطالب العليا للهوية الطائفية؛ والمرأة التي تتزوج من غير طائفتها تُنبذ بل قد تُقتل (فيما ينال رجلٌ تزوَّج امرأةً من طائفةٍ أخرى نصيبًا أقلَّ من اللوم).

ومن العدّة التي تتوسلّها صناعةُ الطائفية **العنفُ الفيزيائيُّ** من أجل رصّ الطائفة وانتزاع قيادتها. ولقد مورس العنفُ في الوسط الماروني إبّان الحرب اللبنانية من أجل توحيدها خلف قيادة كتائب آل الجميل أو فرنجيّة مثلاً. وجرى مثلُ ذلك بين الشيعة في ثمانينات القرن العشرين. وكذلك في الوسطيْن الشيعي والسنّي العراقييْن اليوم. ولطالما سعت منظماتٌ عنفيةٌ إسلامية في غير بلدٍ عربي إلى احتكار تمثيل السُّنّة. وأشدُّ ما يثير سخطَ الزعماء الطائفيين هو فشلُهم في توحيد جمهورهم المفترض خلفهم. بعبارة أخرى، ثمة حربٌ داخل كل جماعة أهلية توازي الحربَ الأهلية العامة وبنتيجتهما معًا تتكون الطوائفُ والطائفية.

وبموازاة العنف الفيزيائي يمارَسُ **عنفٌ خطابيٌّ**، غرضُه بلورةُ نموذج المُدافع الأمين عن الطائفة. من ذلك التكفيرُ الديني، وهو فعلُ إقصاءٍ خطابيّ يستمدّ فعاليتَه الفتّاكةَ من إباحة الدم التي قد تترتّب عليه. وفي عراق اليوم، يسير العنفانُ الخطابي والفيزيائي معًا من أجل إعادةَ صنع طائفة المسلمين السُّنّة في الحقل السياسي العراقي الجديد.

كما يمكن **خطاباتٍ علميةً منحولةً** أن تسخَّر في خدمة الطائفية، مثلما هي حالُ «الإحصاءات» و«النِّسب الديموغرافية» بخاصة. المعرفة هنا مفرطةُ التسييس، والتلاعبُ بالنِّسب هو وجهٌ معرفيٌّ للمعركة السياسية الطائفية

أنا مش طائفيّة...
الأرثوذكس هنّي الوحيدين إللي مش طائفيّة بالبلد!

صناعة الطوائف:
الطائفية بوصفها استراتيجيةَ سيطرةٍ سياسية

الطائفية والطوائف: نقدٌ ذاتي

لا تَنْبع الطائفيةُ، إذن، من **جوهرٍ** طائفي معروضٍ دومًا. بالعكس، إنّ النظامَ الطائفي، نظامَ الصناعة الطائفية، هو الذي يُنْتج الطوائفَ. أما التقاطُ مفهوم الطائفة من الحسّ السليم، واستهلاكُه من دون إعدادٍ وشغلٍ، فهو مجازفةٌ بتسمُّمٍ طائفيّ أكيد. وأُقرّ بأنّ في هذا الكلام عناصرَ نقدٍ ذاتيّ: فلم أكن في السابق أطرح سؤالاً عن «طبيعية» الطوائف، ولا كنتُ أفترض أنّها معطًى «طبيعي» وأنّ الصناعة الطائفية هي عمليةُ إنتاج الطائفية «الخبيثة» من الطوائف «الحميدة.» لكنّني أتبيّن اليومَ أنّ الطوائف ذاتَها أشياء صنعيةٌ، وأنّ صناعةَ الطائفية هي ـ أولاً وأساسًا ـ صناعةُ الطوائفِ ذاتِها كفاعلين سياسيين موحّدين. وبينما كنتُ أتوهّم أنّ الخلطَ بين وجود الطوائف والطائفية هو حجرُ الزاوية في الإيديولوجية الطائفية ، فإنّي أعتقد اليوم أنّ حجر الزاوية هذا هو المفهومُ الجوهراني للطوائف ـ أعني اعتبارَ الطوائف ماهياتٍ موجودةً دومًا، ومتماثلةً مع ذاتها دومًا، ومكتفيةً بذاتها دومًا، ومن ثم لا يمكن أن تكون العلاقةُ بينها إلا علاقةَ تنافٍ وإقصاءٍ قد تصل إلى درجة الذبح على الهوية.

ونقدُ جوهرانية الطوائف أمرٌ مهمٌّ عمليّاً فنَصْبُ الحواجز ضد الطائفية لا يكون مثمرًا إنْ لم يبدأْ بنصبها في وجه الطوائف، أعني في الحيلولة دون تحوُّلِ روابطَ أهليةٍ وجماعاتٍ مذهبيةٍ إلى فاعلين سياسيين. وسنرى أنّ الأساس في ذلك هو نزعُ الشرط الطائفي، الذي هو انغلاقُ المنظومة السياسية.

فصناعةُ الطوائف والتنازعُ الطائفي شيء واحد؛ ذلك أنّ الطوائف تُصنَع لتتصارع. ورفضُ الطائفية متهافتٌ حين نعتبر الطوائفَ معطياتٍ طبيعيةً، دعْ عنك أن نُدْرجَها في تواريخ ذاتية ونَنْسبَ إليها أرواحًا وأخلاقياتٍ وطبائعَ كما يفعل كثيرون. كما أنّ بناء الثقة الوطنية غيرُ ممكن على أرضيةٍ طائفية؛ فالعلاقة «الطبيعية» بين الطوائف هي علاقةُ عدم الثقة! إنّ مفهوم «الوحدة الوطنية» كثقةٍ طائفيةٍ أو كمحضِ غيابٍ للتنازع الطائفي الصريح (وكالتفافٍ حول نظمٍ استبدادية) هو مفهومٌ متناقضٌ داخليّاً، يُخفي وراء الالتفاف القسري واقعَ التنافرِ وانعدامِ الثقة العامّ.

والخلاصة أنّ الطائفية ليست هي التي لا توجد أبدًا في «الطبيعة،» بل إنّ الطوائف ذاتَها لا توجد في الطبيعة لا شيء يوجد في الطبيعة، ولا حتى التكوينات الأهلية.

الطائفية والسلطة المُغْلقة

لكنْ في أيّة شروطٍ تزدهر صناعةُ الطائفية؟ وما الذي تَخْدمه؟

الملاحظة المطَّردة لحالةِ بلدانٍ عربيةٍ مشرقيةٍ عديدةٍ تَدْفع إلى الاعتقاد بأنّ الطائفية هي مِنْ خُطَطِ نُظُم السلطة المغلقة التي تَعْمل على الاستئثار بالسلطة والثروة والنفوذ والامتياز. وهي، في الوقت نفسه، نتاجُ لصنف النُّظُم هذا: فالتجميد المصطنَع لتداولِ السلطة ولدورانِ النخب السياسية من شأنه أن يَدْفع إلى تشقُّقِ المجتمع أو انفرازه وفق خطوط التمايزات الثقافية، وبخاصةٍ إذا ترافَقَ التجميدُ الفوقي مع مصادرةٍ شاملةٍ للحياة السياسية ومَنْع تكوُّنِ انتظاماتٍ وتضامناتٍ اجتماعيةٍ طوعيةٍ ومستقلّة. في مِثل هذه الشروط تَظْهر أشكالُ استحواذٍ على المجال العامّ، «طبيعيةٍ» و«بريئةٍ،» لا تهدِّد سلطةً ولا تطالب بها، كالطوائف والعشائر. ويَخْدم هذان التكوينان «الطبيعيان» كإطاريْن لتأهيلِ نخبٍ فرعيةٍ قابلةٍ للترقية، تشارك في سلطاتٍ جزئيةٍ قابلةٍ للتوسُّع ضمن نظام السلطة الكلّي. ويشكّل احتواءُ النخب الفرعية هذه بعدًا جوهريّاً لـ «الوحدة الوطنية» في سورية.

وبينما يَدْفع احتكارُ السلطة العمومية ومنعُ تداولها إلى التوسُّع في القمع، وإلى استنادِ النخب المستولية إلى أهلِ ثقتها، وإلى توليدِ «أزمةِ الثقة الوطنية،» فإنّ من شأن تقاسم السلطة السياسية أن يكون الحلَّ الأنسبَ لأزمة الثقة والانقسام الوطني ـ الذي يَحْمل على الدوام مخاطرَ تقسيم البلاد ذاتِها، كما أظهر المثالُ اللبناني، ويُظهر اليومَ المثالُ العراقي والشرط الأساسي لإمكان أزمة الثقة الوطنية هو بروزُ الدولة الوطنية (دولةِ الحرية والمساواة بين المواطنين بصرف النظر عن قراباتهم وانتماءاتهم) كمثالٍ لا مُنافِسَ له في التنظيم السياسي، وفشلُ تحقُّقِ هذا

التكوين المغلق لنظام السلطة هو الذي يَدْفع إلى إنتاج الطائفية والطوائف ذاتِها.

المثال واقعيّاً عبر تحطيم المجتمع السياسي. فالطائفية هي البنتُ غيرُ الشرعية للحداثة السياسية في مجتمعاتنا، وبالتحديد للدولة الوطنية (المجهَضَة) كإطارٍ أعلى لتنظيم الجماعات ودمجِها ويُمْكن، تاليًا، أن نتصوَّرَ واحدًا من مَخْرجيْن من الطائفية. إمّا الخروج الكامل والنهائي من الحداثة (وهو أمر مستحيل)؛ أو، بالعكس، استكمالُ مقوّماتِ الدولة الحديثة، بما في ذلك ضمانةُ حقوقِ الأقليات.

ونعطي اهتمامًا خاصّاً للنُّظُم المغلقة التي لا توفّر آليّاتٍ للتغيير وتداوُلِ النُّخب. ذلك لأنّ النُّخَبَ المستولية فيها تميلُ، هي ذاتُها، إلى تكوين ما يُشْبه طائفةً مميَّزةً أو ناديًا حصريّاً، حتى حين تكون النخبةُ هذه متعددةَ الأصول المذهبية والدينية. ولا يَمْنع ذلك، بل يقتضي على الأغلب، حيازةَ متحدِّرين من أصولٍ أهليةٍ بعينها موقعًا امتيازيّاً يَمْنحهم نفاذًا غيرَ متكافئ مع غيرهم إلى السلطة العمومية لكنّ الحيازة هذه تجد تفسيرَها في مقتضيات حماية الطابع المغلق للسلطة، أيْ ضمانِ «أمنها» بالمعنى الواسع للكلمة، بما في ذلك السيطرةُ على شروط إعادة إنتاجها. هكذا تتحوّل هنا رابطةٌ أهليةٌ إلى طائفة أيْ إنّ التكوين المغلق (اقرأ: الطائفي) لنظام السلطة هو الذي يَدْفع إلى إنتاج الطائفية والطوائف ذاتِها هنا تكون الطائفيةُ استراتيجيةً للسيطرة السياسية، كما سنقول لاحقًا. وبدورها تجد الحيازةُ الامتيازيةُ تلك تفسيرَها في حقيقةِ أنّ نادي السلطة الحصري قلّما يكون متجانسًا تمامًا، وأنّ مراتب التقرير والنفوذ تتفاوت فيه، وأنّه يَنْدر أن يَبْرَأَ هو ذاتُه من التجاذبات الطائفية.

على أنّ التمييز الطائفي لن يلبث أن يثير تطييفًا عامّاً، يفيد كذلك في تمويهه وحَجْبِه. إذ لا يُمْكن أيّةَ طائفة أن تنال موقعًا امتيازيّاً دون أن يمتدّ التطييفُ إلى المجتمع كلِّه. وفي التنافس الطائفي من المفهوم أن يحوز بعضُ المتنافسين مواقعَ متقدِّمةً على غيرهم؛ فالمساواة الطائفية، مثل المساواة الطبقية، أمرٌ ممتنع؛ والطوائف المتساوية، شأن الطبقات أيضًا، هي فقط الطوائفُ غيرُ الموجودة.

لكنْ رغم ما يتسبّب به التمييزُ الطائفيُّ من عدوًى طائفية، فإنّ مفتاحَ فهم الطائفية ليس الطوائف بل نظامُ السلطة. أما الاعتقاد المعاكس، الذي قد ينصّ على أنّ مفتاح فهم السلطة يقع في الطائفية، وأنّ مفتاحَ فهم هذه يقع في الطائفة الفلانية أو العلانية، فهو قريب من ذاك الذي يَعتبر الطائفيةَ جوهرًا لصيقًا بطوائف، لا عمليةً اجتماعيةً شاملة. ما تقوله هذه الممارسة تقريبًا هو التالي: «قُلْ لي ما هي طائفةُ الحاكم أو نخبةِ السلطة المغلقة، أَقُلْ لك كيف يُدار الحكمُ ويعمل نظامُ السلطة.» ما نعتقده، بالطبع، هو العكس ليس مهمّاً مَنْ (أو ممّن يتألّف) ذاك الذي يَحْكم؛ المهم هو **كيف** يَحْكم، وكيف يعاد إنتاجُ نظامه بالخصوص. فالطائفية ممكنةٌ مهما تكن طائفةُ الحاكم حين يكون النظامُ السياسيُّ مغلقًا، حتى حين تكون نخبةُ السلطة متعددةَ الطوائف. إنّ الطائفية هي بنتُ انغلاق المنظومة السياسية، وبنتُ الحدِّ الاصطناعي والقسري من تداول النُّخب، لا بنتُ التعدُّدِ الديني والمذهبي.

الطائفية كاستراتيجية سياسية

لا تتوالد الطائفيةُ ويعاد إنتاجُها من ذاتها، بل تحتاج إلى «عمّالٍ» وصناعيين وأجهزةٍ محرِّكة. فالطائفية استراتيجيةُ تعبئةٍ تَهْدف إلى تشكيل لاعبين سياسيين في سياق الصراع على السلطة والثروة. وهي تنشِّط التكويناتِ الأهليةَ، الخاملةَ سياسيّاً (نسبيّاً)، بهدف تصنيع الطوائف والطائفيةِ السياسيةِ منها. وعليه، فإنّنا لا نتحدّث عن طائفية إلا حيث تَجْنح «الطوائفُ» إلى التشكُّل كفاعلين سياسيين برسم مقتضيات الصراع السياسي والاجتماعي. وتكوُّنُ الفاعلين أو اللاعبين السياسيين هو نتاجُ عمليةِ حشدٍ وتفعيل، تمارسها نخبٌ، وتشارك فيها «جماهيرُ،» وتُثبّتها عقائدُ، ورهانُها هو الامتيازُ والسلطةُ والثروة

وعلى مستوى الدولة يندرج تعميمُ الطائفية ضمن استراتيجيةِ سيطرةٍ سياسيةٍ تستهدف تعطيلَ قدرةِ المجتمع على إنتاج إرادةٍ عامة، وإبقاءَه أسيرَ النظام الطائفي وشرطُ نجاح الاستراتيجية هذه هو إبقاءُ الطوافِ ذاتِها أسيرةَ نظام «الوحدة الوطنية» (أيْ غياب التنازع الطائفي المفتوح، لكنْ أيضًا **صيانة** الانقسام

صناعة الطوائف:
الطائفية بوصفها استراتيجيةَ سيطرة سياسية

الطائفي). فالطوائف أدواتٌ في الصراع أكثرَ مما هي ذواتُه أو فاعلوه ولا يَطْلب القادةُ السياسيون تعبئةَ الطوائف وتحويلَها إلى فاعلين عامّين إلا بقدْر ما تَصْلح مطايا لسلطتهم، وليتنافسوا بها مع فرسان آخَرين لحيواناتٍ أخرى. ولو كان محتمَلاً للتعبئة الطائفية أن تُنْتج أفرادًا أحرارًا، لما بَذَلَ أحدٌ جهدًا من أجلها!

والقول إنّ الطائفية استراتيجيةٌ يعني أنّها أيضًا ابتكارٌ حرٌّ متجدِّد، يقوم به أفرادٌ ونخبٌ، منظَّمون ومحرِّضون ومنتجو عقائد. والوظيفة الجوهرية لهذا الكادر المبدع تحويلُ التناثر الأهلي إلى تماسُكٍ طائفي ـ وهذه عمليةٌ معقّدةٌ أباحت لنا القولَ إنّ الطائفية بنتُ السلطةِ والسياسةِ، لا بنتُ المجتمع والطبيعة. ومن وظائف الكادر الطائفي أيضًا إثارةُ المخاوف من الغير، وتغليفُ ولاءاته الطائفية بقيمٍ «ساميةٍ وطنيةٍ وإنسانيةٍ وعامة.» فكما لا توجد الطائفيةُ في الطبيعة، فإنّها لا توجد عاريةً أبدًا؛ وشريعتُها أن لا تخاطبَنا إلاّ من وراء حجاب، مثلَ امرأة محافظة. ولا أحدَ البتة يقول إنّه طائفي؛ فـ «الطائفي هو الآخر،» أما «أنا» فوطني أو علماني أو ليبرالي أو شيوعي. !

ومن وظائف النخبة تلك أيضًا إضفاءُ الشرعية، أيْ إظهارُ أنّ النُّظُمَ الطائفية تعبيرٌ «طبيعي» عن طائفية مجتمعاتنا. ويُنْتج القائمون على الوظيفة التشريعية «معرفةً» خاصةً، تَنْسب الطائفيةَ إلى خصوصيةٍ جوهريةٍ لمجتمعنا، محفورةٍ في ثقافته أو دينه أو عقله: فـ «المجتمع» طائفي، و«الشعبُ» متعصّب، و«الناس» متعادون من تلقاءِ أنفسهم متأهّبون للانقضاض على أعناق بعضهم. الحلّ، بحسب هذا المنطق، هو الدكتاتورية (مع إغراءٍ دائمٍ بنوعٍ من السياسة الأتاتوركية، أو الثورة الثقافية الصينية). وفي سوريةَ بالذات، نحتاج إلى وضع السياق السياسي العياني نُصْبَ أعيننا لفهم مزيج نصادفه بوفرة، مكوَّنٍ من: ١ ـ هجاءِ الطائفية، ٢ ـ اعتبارِها طبيعةً اجتماعيةً قارّة.

ورغم أنّ النُّخب الثقافية قد تُنتج معرفةً معاكسةً تمامًا (كقولها إنّ الطائفية مؤامرةٌ خارجيةٌ أو لعبةٌ سلطوية)، إلا أنّها تشارك المعرفةَ السابقةَ في عدم صلاحيتها لفهم الطائفية كصناعةٍ وكعلاقةٍ اجتماعية عامةٍ وكاستراتيجيةٍ تفاعلية يُسْهم فيها المجتمعُ ككلّ رغم أنّها لا تَنْبع منه تلقائيّاً، وقد يندرج فيها مثقفون رغم أنهم ليسوا طائفيين، وتلعبها نخبةُ السلطة لكنّها ليست حرةً تمامًا في لعبها. مرةً أخرى نقول إنّ الطائفيةَ والطوائفَ ذاتَها نتاجُ تطييفٍ، نتاجٌ سياسيٌّ، إنّها استراتيجيةُ سيطرةٍ سياسيةٍ لتأبيد الاستئثار بالسلطة داخل الطوائف، أو فوق الطوائف وعلى المستوى الوطني

وباختصار، لا طائفية بلا طائفيين.

على أنّ هذا لا يعني، كما نأمل أن يكون قد صار واضحًا، أنّ الطائفية إنتاجٌ ذاتيّ للطائفيين خارج أيّة أوضاع صراعية قائمة. إنّ الطائفية والطائفيين معًا حصائلُ مرجَّحةٌ لنظامٍ سياسيٍّ مغلقٍ في مجتمعٍ متعدّدٍ أهليّاً

ما يحصل واقعيّاً هو أنّ نخبًا هشّةَ التكوين الاجتماعي في بلدانٍ ضعيفةِ التكوين الوطني (بسبب حداثةِ سنّها، وافتقارها إلى تقاليد سياسيةٍ راسخةٍ، وتواضُعِ مستوى تحضُّرها وتطوُّرها الاقتصادي .) تنساق إلى استخدام الطائفية في سياق الصراع على السلطة والنفوذ. وغرضُها في ذلك هو تقويةُ مواقعها في الصراع الاجتماعي السياسي، أو حسمُ صراعٍ على السلطة، أو ضمانُ رسوخ نظامٍ حكمها، لا تسييدُ طائفتها على غيرها، ولا اضطهادُ مواطنيها المنحدرين من منابتَ أهليةٍ أخرى. لكنّ **نتائجَ** الممارسة الطائفية متعارضةٌ تمامًا مع **النيّات** الذاتية: فتقويةُ مَواقع تقود إلى إضعافِ مواقع، وضمانُ الحفاظ على السلطة يقتضي الاستنادَ إلى الأقارب لا الأباعد. وهذا شيء لا يمكن إخفاؤه لا بعقيدةٍ وطنيةٍ جامعة، ولا بمذهبٍ اشتراكي، ولا بدعوةٍ علمانية.

نَخْلص إلى القول إنّ المرء لا يكون طائفيّاً فيمارس ممارسات طائفيةً، بل يمارس ممارساتٍ طائفيةً فيغدو طائفيّاً وقد نقرِّر، إذن، أنّ من خصائص الطائفية أنّ المرء يبدأ باستخدامها، لكنّه لا يلبث أن ينزلق إلى خدمتها رغم أحسن نيّاته الوطنية

من خصائص الطائفية أنّ المرء يبدأ باستخدامها، لكنّه لا يلبث أن ينزلق إلى خدمتها رغم أحسن نيّاته الوطنية.

النزعة الجمهورية الطائفية

ماذا عن الجمهور العامّ الذي يشكّل «المادةَ» البشريةَ للطوائف، والذي يَخشى الجميعُ عنفَه واستعدادَه للقتل على الهوية؟ هل هو كتلٌ سديميةٌ خاملةٌ يشكّلها ويتلاعب بها زعماءُ طائفيون؟

الواقع أننا لن نقترب من فهم الطائفية إنْ لم نتبيّن العنصرَ «الجمهوري» في عملية صنع الطوائف. ففي هذه العملية يجري تنشيطُ وتوحيدُ جمهورٍ مشتّتٍ عادةً على قاعدةٍ مبدئيةٍ من المساواة، وأكيدةٍ من الأخوّة كما يتمّ اجتذابُه إلى حقل السياسة، وتُقترَح عليه «رسالةٌ» يَخْرج بها من سلبيته وإذا كانت التعبئة الطائفية تَنْجح فلأنّها تستجيب لحاجةِ جمهورٍ غفْلٍ، مهمَلٍ عادةً، إلى تنظيمٍ نفسيه وتنسيقِ طاقاته، وتَمْنحه قضيةً أو مبدأً حيّاً يكافح من أجله إنّ تكوينَ فاعلٍ سياسي، منظَّمٍ نسبيّاً من طيف أهليّ غيرِ واضح الملامح والحدود من الأفراد والأُسر، هو عمليةٌ أشدُّ جذبًا وأرفعُ قيمةً من بقائه مشتّتًا متناثرًا. وستبقى النزعاتُ الجمهوريةُ الطائفيةُ تمارس إغراءً قويّاً، بوصفها ساحةَ أُخوّةٍ وحريةٍ ومساواة، ما لم تُستوعَبْ في هياكلَ جمهوريةٍ أكثرَ حيويةً وتقدُّمًا، تَفْتح آفاقًا أوسع للتحرر والمساواة والأُخوّة. إنّ وطنياتٍ قامعةً ليست أعجزَ من أن تقف عائقًا أمام نداءات التضامن والأُخوّة الطائفية فحسب، بل هي لن تكفّ أيضًا عن التراجع أمامها وربما الانهيار مرةً تلو أخرى.

ليس الجمهور، إذن، سلبيّاً يتلاعب به محرِّضون طائفيون وإنّما هو يبحث عن فُسَحِ حريةٍ ونشاطٍ يجدها في الطوائف التي تغذّي مشاعرَ أُخوّةٍ ومساواةٍ وحريةٍ حقيقية. ولا تنتشر الطائفيةُ في بلداننا لأنّ الجمهور غيرُ عقلاني فيها، بل بالضبط **لأنّه** عقلاني، يجد في الطوائف (في مراحل صعودها بخاصة) ما يُشْبع تطلُّعاتِه الجمهوريةَ المثالية التي لا تجد إشباعًا على أيّ مستوًى آخر ولا يمكن لعقلانية الجمهور أن تكون وطنيةً إلاّ إذا كانت الوطنيةُ عقلانيةً، تخلو من الاستثناءات والتمييز، وتَكْفل المساواةَ في الغنْم والغرْم

بكلام آخر، الطائفية موجودةٌ ومرشّحةٌ للانتشار لأنّها حلٌّ، لا رغم كونها مشكلة. وفي غيابِ حلولٍ أرقى، فإنها لن تبدو مشكلةً لأحد. الوطنية المجرّدة والقمعية، مرةً أخرى، هي مشكلةٌ أكثر ممّا هي حلّ

على أنّ مخاطر «الجمهوريات» الطائفية على جمهورها ذاتِه كبيرةٌ، حتى لو لم نأخذْ في الحسبان أيةَ اعتباراتٍ وطنيةٍ وإنسانية. ذلك أنّ إغراءَ الهوية المتماسكة الذي تستجيب له يَحْرمها القدرةَ على مقاومة الاستبداد **داخل** كلٍّ منها. ثم إنّ الصراعات والتسويات الطائفية غالبًا ما تكون على حساب الجمهور الذي يُستخدم فيها وقودًا ـ وهو ما يناسب أيضًا تغذيةَ الاستبداد في داخلها، ولحساب القيادات الطائفية، كما يُظْهر المثالُ اللبناني إنّ الأفراد في «الجمهوريات» الطائفية محاسيبُ لا مواطنون بعبارة أخرى، لا يمكن للجمهوريات الطائفية أن تكون ديموقراطيةً ودستوريةً، وهي تَخْذل بصورةٍ نسقيةٍ النوازعَ الجمهورانيةَ للجمهور. هذا العطب متأصّل فيها فسقفُ أمانيها هو تحويلُ الجمهورية/الطائفة إلى كيانٍ عضويّ، ولا حريةَ بالطبع في الكيانات العضوية، ولا مساواة، وإن تكن الأُخوّةُ مضمونةً هذه، على أيّ حال، مشكلةُ الوطنياتِ القمعية التي تَقْترح على رعاياها فائضًا من أُخوّةٍ شكليةٍ لا قيمةَ سياسيةً لها، مقابلَ نزع حريتهم وحرمانهم من المساواة

بالنتيجة، الطائفية حلٌّ قصيرُ العمر. وهي لا تَدُوم إلاّ بقدْر ما يكون البديلُ عنها بلا أُخوّةٍ حقيقية، فضلاً عن كونه بلا حرية ولا مساواة.

إلى ذلك كلّه، فإنّ النوازع الجمهورانية الطائفية هي الدافعُ الأقوى وراء المذابح الطائفية وعملياتِ القتل على الهوية. فالأشخاص الذين خَرَجوا من خمول الروابط الأهلية وبلادتِها، وحازوا الشعورَ بأهميتهم ودورهم في الجمهوريات الطائفية، أيْ تحرّروا بفضلها من الهامشية والبؤس، هم ذاتُهم الذين سيَقْتلون ـ من دون أن يرفّ لهم جفن ـ متحدِّرين من الطوائف الأخرى التي تبدو قيدًا على التحرر الجمهوري لطائفة «نا» أو تهديدًا لها (وسيَقْتلون أيضًا «خونةً» من طائفة «نا»..)

من هنا الخاصيةُ الأشدُّ شؤمًا للصناعة الطائفية إنّ الطائفي الجيد أو البطل الطائفي هو الطائفيُّ المتطرّف، فيما يبدو

صناعة الطوائف:
الطائفية بوصفها استراتيجيةَ سيطرةٍ سياسية

الطائفيُّ المعتدلُ خائرًا أو حتى خائنًا. ولو فكّرنا في من هم أبطالُ الطوائف في بلداننا اليوم لاستبان لنا بسهولة أنّهم مَنْ يستحقّون أن يوصفوا، من وجهةِ نظرٍ وطنيةٍ أو إنسانية، بالسفّاحين!

وأصلُ الخاصية هذه أنّ صناعة الطائفية في الجوهر عمليةٌ استقطابية، إذ يتمّ إنتاجُ الخصم أو العدوّ الطائفي كشرطٍ لا مناصَ منه لصناعة الصديق ذاته، أيْ من أجل تماسُكِ الطائفة وقيادتِها. ويغدو خلقُ مناخٍ من عدم الثقة والريبة حيال الطوائف الأخرى، وترويجُ الأساطيرِ حولها، وتكفيرُها أو تخوينُها أو تسفيهُها، شرطًا لا غنى عنه من أجل بناء الثقة داخل كل طائفة، ولضمانِ الفوز بقيادتها ويتعيّن النظرُ إلى توحيد الطائفة والانفراد بقيادتها بوصفهما وجهيْن لعمليةٍ واحدة، هي صناعةُ الطائفة ذاتها. فوحدةُ الطائفة لا توجد إلاّ في شكل خضوعها لقيادةٍ واحدة، أو في عملية الصراع من أجل احتكار تمثيلها، ضد الأعداء الداخليين (داخل الطائفة)، وفي سياق الحرب ضد الأعداء في الطوائف الأخرى. ومن المفهوم أن تجد القياداتُ الطائفيةُ في تعزيز الوحدة الطائفية شرطًا وجوديّاً لدوام سلطتها ذلك أنّ تراخي الاستقطاب الطائفي يعني بالضرورة بروزَ قياداتٍ منافسة، واحتمالَ قيام تحالفاتٍ عابرةٍ للطوائف، أو تآكُلَ القاعدة البشرية للسلطة الطائفية.

وهكذا نَلْمس مفارقةَ الطائفية، وهي أنّ تفعيلَ النوازع التحررية والمساواتية يلبّي حاجات «الثوّار الطائفيين» إلى السيطرة في طوائفهم ذاتها، وإلى تحسين فرصهم ومواقعهم من أجل السلطة والسيطرة على السلطة في مجتمعاتٍ متعددةٍ أهليّاً

وفي شروط الاستقطاب والاحتقان الطائفي الحادّ، يَخْسر الطائفيون المعتدلون بسهولةٍ أمام المتطرّفين، الأمرُ الذي يزكّي ـ من وجهة نظر السياسة الوطنية العملية ـ ضرورةَ عدم مجاملة الطائفية، وضرورةَ محاولةِ اجتذاب المعتدلين إلى محاربة الطائفية بدلاً من التهدئة والتسوية معها.

بقي أن نقول إنّ الكلام على صناعةِ طائفية ونزعاتٍ جمهورية طائفية يضعنا في جو الحداثة ولا نريد من هذه الإشارة إثباتَ ما سبق أنْ أثبته كثيرون من أنّ الطائفية مرتبطةٌ بالحداثة أو هي «تعبيرٌ مركّبٌ ومتعدِّدُ الطبقات عن التحديث» بلغة أسامة المقدسي ما نريد قولَه هو أنّ الطائفية الحديثة، سَرَّنا ذلك أو لم يسرّنا، أكثرُ تقدُّمًا من التناثر الأهلي (ومن نظام المِلَل)، وأنّ التحرُّر من الطائفية يُوجب أُطرًا أعلى للمشاركة والإيجابية للجمهور العامّ الذي لا يجد في حوزته ما يعلو على الجمهوريات الطائفية

خلاصة

تقوم الصناعةُ الطائفيةُ، إذن، على تزويد تكويناتٍ دينيةٍ أو مذهبيةٍ بآليّاتِ تمامٍ فعّالة، تنشّطها وتسيِّسها وتبّث فيها الذاتيةَ والإرادة، أو تقوم على زجّها ضمن ديناميّاتِ تطييفٍ وتذويتٍ (نقل الوعي على غرار الحزب اللينيني، خلق العدوّ، وتعبئة إرادة مشتركة) الهويات الطائفية هي ثمرةُ هذا التماهي أو التطييف، لا العكس. ويقوم بذلك نخبٌ وطلائعُ حديثة، لأنّهم من ذلك يَجْنون سلطةً ومواقعَ قياديةً في طوائفهم وهو ما يمكّنهم من النضال من أجل السلطة على مستوى المجتمع الأوسع. إنّ التطييف عمليةٌ سياسيةٌ في جوهرها، أيْ عمليةٌ صراعيةٌ أيضًا ولذلك فإنّ نزع التطييف هو عمليةٌ سياسيةٌ وصراعيةٌ في جوهرها كذلك

وللجمهور دورٌ فاعلٌ في الصناعة الطائفية فهي تقدِّم له إطارًا تفاعليّاً تتوفر ضمنه مشاعرُ الأخوّة والمساواة (في مرحلة التعبئة العامة الطائفية على الأقل)، فضلاً عن تنشيطِه وتفعيلِه وشحذِ همّته وإرادته، بما يشكّل مبدأَ حرية

في المجمل، الطائفية نتاجُ نضالٍ سياسي تقوده نخبٌ تسعى إلى السيطرة على السلطة والثروة وهي أيضًا حصيلةُ تفاعلٍ بين جمهورٍ أهليّ يتطلع إلى تغيير وضعه، ونُخَبٍ تتطلع إلى السيطرة السياسية وبنتيجة هذا التفاعل، تتكوّن الطوائفُ ذاتُها.

دمشق

ياسين الحاج صالح

كاتب سوري ومراسل الآداب في سورية.